الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

JAN 17 1992
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس : السيد جون بيرك (ايرلندا)

المحتويات

الكارثة الطبيعية في الفلبين

البند ٨٣ من جدول الاعمال : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

(ب) برنامج الامم المتحدة الإنمائي

(ج) صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية

(د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الامم المتحدة

(هـ) برنامج متطوعي الامم المتحدة

(و) برنامج الاغذية العالمي

البند ٨٨ من جدول الاعمال : تنمية الموارد البشرية

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.34
18 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57170 ١٩٦٦ح(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

الكارثة الطبيعية في الفلبين

١ - الرئيس : أعرب لحكومة الفلبين نيابة عن أعضاء اللجنة عن مشاعر عطف اللجنة إزاء الكارثة الجديدة التي حلّت بالفلبين . وقال إن الأمطار الجارفة التي هطلت في البلد سببت الكثير من الضحايا وأدت الى أضرار جسيمة . وقال إنه يمكن لحكومة الفلبين وشعبها أن يعتمدا ، في هذه المحنة الجديدة ، على الدعم الكامل للأمم المتحدة التي لن تدخر أي جهد من أجل تخفيف معاناة السكان .

البند ٨٢ من جدول الأعمال : الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/46/3 و A/46/344 و A/46/501/Rev.1 و A/46/520 و A/C.2/46/7)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/46/186 و Add.1 ، A/46/206-E/1991/93 و Add.1 الى 4)

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (E/1991/34 (الملحق رقم ١٣) و Add.1 و A/46/491)

(ج) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (E/1991/34 (الملحق رقم ١٣) و Add.1)

(د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة (E/1991/34 (الملحق رقم ١٣) و Add.1)

(هـ) برنامج متطوعي الأمم المتحدة (E/1991/34 (الملحق رقم ١٣) و Add.1)

(و) برنامج الأغذية العالمي (A/46/265-E/1991/105)

البند ٨٨ من جدول الأعمال : تنمية الموارد البشرية (A/46/336 و A/46/344 و A/46/501/Rev.1 و A/46/461 و A/46/520 و A/46/579)

بيانات استهلالية

٣ - السيد بلانكا (المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) : ذكّر في معرض تقديم تقريره عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة (A/46/206 و Add.1 و 4) ، بأن التحديات الحالية الكبيرة التي تتمثل في القضاء على الفقر المطلق وإزالة البؤس والحد من الوفيات ولاسيما وفيات الاطفال والامهات ، تفرض على المجتمع الدولي إظهار التضامن . ويتعين على منظومة الامم المتحدة وأمام هذه الحالة الآخذة في التفاقم أن تضطلع بدور رئيسي في عكس الاتجاه واستخدام أفضل ما لديها من وسائل البحث والتحليل وجميع مواردها التقنية لمواجهة هذه التحديات .

٣ - فالتعاون الدولي يجب أن يُسهم في التقدم الاجتماعي والسياسي للبلدان النامية وأحسن وسيلة للمجتمع الدولي ليست للمشاركة في هذا المجهود العالمي هي الانشطة التنفيذية للامم المتحدة . ولذلك فإن منظومة الامم المتحدة ، حرصا منها على ترجمة مقاصد الدول الاعضاء الى أعمال ، تقوم حاليا بإصلاحات عميقة تتناول طريقة تسيير أنشطتها التنفيذية . وتسير الجهود التي تبذلها مختلف الكيانات في هذا الميدان في الخط الذي رسمه قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ .

٤ - وقال إن الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة تواجهها تحديات يزداد عددها أكثر فأكثر ، وأحد أهم هذه التحديات له علاقة باللاجئين والمشردين والعائدين . وسواء كانت أسباب هذه الموجات من الهجرة تعود لنزاعات أو حروب أهلية أو لعوامل اقتصادية ، فلا بُد من تخفيف عواقبها الاقتصادية والاجتماعية ولتخطيط للقيام بإجراء فعال ومنسق مع البلدان المعنية . ولا يوجد سوى حل واحد لمعالجة هذه المشكلة : العمل الدائب من أجل النمو والتنمية في بلدان الشرق وفي بلدان الجنوب كذلك .

٥ - وهناك مشكلة رئيسية أخرى وهي تلك التي تتمثل في الزيادة السكانية المهولة (بما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة يوميا) والجوع وسوء التغذية (مثلا ١٨٠ مليون من الاطفال الافريقيين يعانون من سوء التغذية الى حد كبير) . والانشطة التنفيذية التي تضطلع بها الامم المتحدة تصمم أكثر فأكثر للتصدي لهذه المشاكل الحيوية بأسلوب منسق وفعال . وهي موجهة صوب تنمية ذات وجه انساني تمشيا مع روح الاستراتيجيات الدولية التي اعتمدت عام ١٩٩٠ . وأضاف قائلا إن هيئات الامم المتحدة تتعاون بصورة وثيقة مع عدة بلدان في هذه الميادين حيث يقوم المنسقون المقيمون بدور يزداد أهمية . وقد ظهر شعور بالوعي أكثر من ذي قبل فيما يتعلق بحاجة التطور الانساني الى جعل جميع

(السيد بلانكا)

موارد الحكومات البشرية والمالية ، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في خدمة عمل متعدد الاختصاصات على أوسع نطاق ممكن . فمنظومة الامم المتحدة تدعو إذاً الى الاخذ بنهج يتيح لكل القوى النشطة في البلد أن تشترك في عملية التنمية .

٦ - وطبقا لروح القرار ٢١١/٤٤ ، تهدف الاصلاحات الجارية أساسا الى زيادة التشديد على البلدان المستفيدة وضمها بشكل أوثق الى برمجة الانشطة وتنفيذها ، وكذلك الى اختيار أفضل طرق الاستفادة الممكنة من قدرة الامم المتحدة بغية تلبية احتياجات هذه البلدان . وإن العمل بنظام اللامركزية البعيدة المدى ، والتكيف الارشد مع الاوضاع المحلية ليس من شأنهما في الواقع سوى زيادة فائدة وأثر الانشطة التنفيذية .

٧ - وطبقا لهذا التطور ، عمدت هيئات الامم المتحدة أكثر فأكثر الى تركيز تدخلاتها التقنية قريبا من المصدر عن طريق استخدام اختصاصاتها لوضع برنامج متكامل متعدد الاختصاصات يعهد بتنفيذه في أكثر الاحيان الى الحكومات والمؤسسات الوطنية . ونظرا لما يواكب اللامركزية من تفويض للسلطة قررت هيئات مختلفة ، حرصا منها على تكييفها مع هذا الاتجاه الجديد ، قد حدا بها الى القيام بإعادة النظر بصورة منهجية في وظائفها وهياكلها وفي طبيعة الوظائف المخصصة لمكاتبها الميدانية . ومن هذا المنطلق ينفذ برنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان المقررات المتصلة بتكاليف الدعم . وتوجد الآن إرادة جديدة للتعاون يصاحبها تقدم تحرزه فكرة العمل الثلاثي الاطراف . ولهذه الغاية ، تم الاضطلاع بصورة مشتركة بوضع مبادئ توجيهية تتعلق بالبرامج وتحديد أنشطة التدريب ، وستتيح هذه المبادرة الفرصة لتحسين تنفيذ البرامج وتحقيق مساهمة أكبر في إنشاء قدرات وطنية .

٨ - وأشار المدير العام في تقريره الى العقبات التي تعترض سبيل تعميم هذه الطريقة المتعلقة بالتنفيذ . ولكن يتبين مع ذلك من الردود الواردة من المنسقين المقيمين أن هذه الطريقة التي أصبحت هي القاعدة التي تتبعها منظمة الامم المتحدة للطفولة وبرنامج الاغذية العالمي ستتجه صوب التعميم ، ومن المتوقع أن قرابة نصف البلدان ، أي ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المشاريع المدعومة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، سيتم تنفيذها بواسطة كيانات وطنية .

٩ - ومن ناحية أخرى ، يجري اتخاذ تدابير هامة لتعزيز التعاون في مجال البرمجة . ولوحظ أن هناك تقدما أُحرز في ميدان البرمجة المشتركة بفضل نظام أُنشئ

(السيد بلانكا)

مؤخرا يستند الى لمحات عامة عن البلدان ، وبفضل اتصالات متواترة بصورة أكثر مع المنسقين المقيمين .

١٠ - ولما كانت مسألة التنسيق ، أي مسألة دور المنسقين المقيمين ، ذات أهمية خاصة ، فقد ورد بشأنها في تقرير المدير العام مقترح محدد في هذا الصدد ، وهو تزويد المنسقين المقيمين بأموال لخدمات الخبراء الاستشاريين وموظفي الدعم التي تعتبر جوهرية لمواجهة الزيادة في العمل الناجمة عن تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة .

١١ - وما فتئت الطلبات للحصول على مساعدة من الموارد التي تتلقاها منظومة الامم المتحدة أعلى بكثير من الموارد المتاحة . حيث أن هذه الموارد لا تزداد بنفس مستوى الزيادة في الاحتياجات : ففي الفترة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، زاد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية من ٥٣,١ بليون دولار الى ٦٣,١ بليون دولار (أي زيادة بحوالي ١٧ في المائة) ، كما ارتفعت حصة منظومة الامم المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٧,٥ بليون دولار في ١٩٨٩ الى ٨,٥ بليون دولار في ١٩٩٠ . وإذا كانت الزيادة الاسمية في الموارد تبين احتفاظ المانحين والمستفيدين بثقتهم في الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، ومع ذلك لا بُد من ملاحظة أن معدل زيادة الموارد من حيث القيمة الحقيقية مازال غير كاف بصورة جلية بل ان هذه الزيادة آخذة في الانخفاض .

١٢ - ومازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتكييف منظومة الامم المتحدة مع تطور الحالة خلال التسعينات : إذ لا بُد بوجه خاص من ممثلين ميدانيين أكثر اندماجا وأفضل استجابة للاحتياجات ، ونظام أكثر اتساقا في مجال ترشيد الدعم التقني ، والاتصال بين الوحدات الميدانية والمقر . وقد اتسع حجم التمثيل الميداني اتساعا كبيرا خلال السنوات العشر الاخيرة . ومن المهم أن تجري دراسة أثر الاصلاحات وتقييمها بالنسبة لكل بلد على حدة وذلك في إطار الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات والذي سيتم في عام ١٩٩٢ ، لفعالية الوظائف والهياكل الحالية . ولا بُد من التماس وسيلة تكفل الصلة بين الاحتياجات التنفيذية على الصعيد الميداني وقدرات منظومة الامم المتحدة في مجالي التحليل والبحث . كما أن الاتجاه الراهن نحو اللامركزية بالنسبة للانشطة يجعل هذه الصلة هامة بوجه خاص .

(السيد بلانكا)

١٣ - وقال السيد بلانكا إن التقرير قيد الاستعراض يمثل تحليلا عمليا للتدابير المتخذة من جانب منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الثانية من السنوات الثلاث لبرنامج تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، ولا يتضمن التقرير توصيات لاتخاذ إجراء معين . وينبغي أن تحال التوصيات على دورة الجمعية العامة السابعة والاربعين في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات . ومضى مبيناً أن لهذا الاستعراض بُعدا كبيرا ، ولا مناص من قيام الجمعية العامة بإعطاء مبادئ توجيهية محددة في دورتها الحالية بصدد هذا الموضوع . ومن الواضح أنه ينبغي لهذا الاستعراض أن يتم في إطار سياسة عامة محددة بصورة واضحة تُلقي الضوء على الصلات الاساسية بين التوجيهات الموضوعية المنصوص عليها في ولايات هيئات الامم المتحدة وبين الاهداف الوطنية الملموسة التي تسعى الانشطة التنفيذية الى تيسير إنجازها . واستطرد قائلا إنه لا بُد في هذه المناسبة من القيام بتقييم لدور منظومة الامم المتحدة في مجال تعزيز القدرات الوطنية . وينبغي كذلك تقييم درجة تطبيق اللامركزية بالنسبة للانشطة على الصعيد المحلي ، ولهذه الغاية يجب استعراض الوسائل التقنية والمالية المستخدمة للاستجابة بطريقة ملائمة ومرنة للاحتياجات ولما يرتقبه كل بلد نام . ويجب أيضا إجراء تحليل للصلة بين الموارد الوطنية والبرامج والمشاريع المستفيدة من دعم منظومة الامم المتحدة ، وفي نهاية المطاف إيلاء اهتمام للتدابير المتخذة لإزالة العقبات التي تمنع الحكومات من المشاركة في الانشطة التنفيذية للمنظومة مشاركة تامة .

١٤ - ونظرا لأن اللامركزية هي فحوى أساس الاصلاحات المنصوص عليها في القرار ٢١١/٤٤ ، فإن أحد العناصر الرئيسية للاستعراض الذي سيتم عام ١٩٩٣ لفترة الثلاث سنوات يجب أن يمثل كشفا بالنتائج المحرز عليها في هذا الميدان . وفي إطار هذا الاستعراض ، يجب دراسة طريقة سير شبكات المنسقين المقيمين المطلوب منهم الاضطلاع بدور نشط أكثر فأكثر على مستوى البلدان .

١٥ - وفيما يتعلق بمسألة القرار المتصل بالانشطة التنفيذية التي ينبغي للجمعية العامة أن تعتمدها في دورتها الجارية ، أشار المدير العام الى أهمية توافق الآراء بشأن بعض النقاط الاساسية التي تتطلب تدابير جديدة . إذ أن عبارات القرار ٢١١/٤٤ واسعة الى حد كبير ، ولذلك ينبغي للدول الاعضاء أن تحدد الخطوات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية في المستقبل .

١٦ - السيد درابر (مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي) : ذكّر بالتقدم الهائل المحرز في عدد من المواضيع مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان ، وقال إن ذلك

(السيد درابر)

ليس له مردود تلقائي على نوعية المعيشة . فالحرية والعدالة هما حقا أساس النمو الاقتصادي ، ولكن ينبغي أن يكونا مدعومين بإدارة سليمة للشؤون العامة ، وسياسات فعالة ، وتكنولوجيات ملائمة واختصاصات على كل المستويات .

١٧ - ففي أعقاب انتهاء الحرب الباردة والانبعاث الجديد للديمقراطيات ، فإن المشاكل التي مازالت تواجه الانسانية تهدد بقاءها نفسه . وقال إننا من جهة نشهد توسعا ديمغرافيا للطبقات المحرومة من السكان في بلدان الجنوب ، ومن جهة أخرى استهلاكا مطلق العنان في بلدان الشمال ، وإن هاتين الظاهرتين المجتمعتين تشكلان عبئا مرهقا لا يحتمل للموارد الطبيعية لكوكبنا ، حتى بالنسبة للهواء والأرض والماء وهي أساسية أكثر من غيرها . كما أن المنازعات المسلحة وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية يؤديان الى زيادة موجات الهجرة وتشرد السكان . وتثير الجريمة وإساءة استعمال المخدرات - المرتبطين مع بعضهما في معظم الاحيان - اليوم مشكلة في جميع أنماط المجتمعات مهما كانت مستويات تطورها . ومن المآسي الاخرى وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) الذي أصبح يأخذ في بعض البلدان مظهر كارثة حقيقية . وتضاف الى ذلك الضغوط المتمثلة في الديون الخارجية والحواجز التجارية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية في البلدان النامية . ولايزال ، أخيرا ، موضوع إدماج المرأة حقيقة في عملية التنمية قائما .

١٨ - ومن المعروف اليوم ان النمو الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة لتخفيف الفقر المطلق الذي يعيش فيه خمس البشرية . والتحدي القائم اليوم هو سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، دون الحاق الضرر بدوام موارد هذا الكوكب ، وهو بلا شك تحد تصعب مواجهته أكثر من ذلك الذي كان يتمثل في وضع حد للمواجهة التي كانت بين الدولتين العظميين . ولا داعي للقول بأن هذا الرهان لا يمكن الفوز به دون مشاركة نشطة من هيئات الامم المتحدة ، ولكن من المسلم به ان الوصول الي تحقيق ذلك يفرض على الامم المتحدة إعادة النظر في بنيتها ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وهذا هو ما يسعى الى انجازه برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ سنوات عديدة ، ويمكن القول بأن مجالات التقدم التي أحرزها البرنامج كانت كبيرة على جميع الصعد .

١٩ - وقال إنه عند الحديث عن "منظومة" الامم المتحدة ، وخصوصا فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، ينبغي ادراك ان الامر يتعلق بمجموعة هيئات

(السيد درابر)

تتمتع ، بالاستقلال في معظم الاحيان ، ولها أجهزتها الخاصة بها المعنية باصدار القرارارت . ولا يبدو في بعض الحالات ان تقسيم العمل بين هذه الهيئات المختلفة ترشيدا أو واضحا . وهذا يجعل تنسيق أنشطتها من الصعوبة بمكان في بعض الاحيان . ووعياً من برنامج الامم المتحدة الانمائي لهذه الحقائق ، فانه يدعم أية مبادرة تهدف إلى تحسين قدرة المنظومة في أداء المهام المسندة إليها التي ستسند اليها . بيد أن الاصلاحات لا تُعطي ثمارها إلاّ في حالة تعميمها واتسامها بالجرأة . وتعتبر الدراسة التي تعدها بلدان شمال أوروبا خطوة كبيرة الى الامام في هذا الاتجاه .

٣٠ - وقد أعاد برنامج الامم المتحدة الانمائي النظر في ولايته في ضوء أحكام قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ وذلك لمواصلة قيامه بدور رئيسي . وأعاد تأكيده المتعلق بوجوب تمشي المساعدة التي يقدمها البرنامج مع الاولويات والاهداف التي تحددها الحكومات والرامية بصفة رئيسية الى تقوية القدرات الوطنية الموجهة لخدمة التنمية البشرية . وفي ١٩٩١ ، حثّ مجلس الادارة ، أسوة بعام ١٩٩٠ ، على أن عملية التنمية ، من أجل أن تكون دائمة ، ينبغي ان تقرر وتدار على الصعيد الوطني . ولكن من شأن التعاون الخارجي بالطبع ان يُسهم في هذه العملية دون القيام بالاشراف عليها .

٣١ - ويسفر عن توافق الاراء هذا عدد معين من المبادرات . فبادئ ذي بدء ، تمّ التشديد على التنفيذ الوطني لبرامج التنمية ، بما في ذلك العناصر الخارجية . وهذا هو المفهوم من تعبير "التنفيذ الذي تضطلع به الحكومات" . وفي مقابل ذلك ، وضعت طرائق جديدة لاسترداد نفقات الدعم التي تقدمها الهيئات ، وهي تتيح للحكومات بوجه خاص فرصة اصدار القرارات الافضل فيما يتعلق بسبل تنفيذ البرامج . وقد وقعت بصورة فعليّة اتفاقات في هذا الصدد . وأخيرا ، هناك مجال للتفكير في اعتماد نهج متكامل حسب كل برنامج يستجيب بطريقة أفضل للاولويات المحددة في البرامج الوطنية ويكون تركيزه على تمويل المشاريع المتباينة أحيانا تركيزا أقل . وبامكان هذه الطريقة أن تحقق حدا أقصى من النتائج وان تعزز التنسيق .

٣٢ - وأحد العناصر الاكثر دلالة في عملية الاصلاح يكمن في الالتزام المتزايد من برنامج الامم المتحدة الانمائي من الآن فصاعداً بدعم التنمية البشرية . وقد حصلت هذه المبادرة على التأييد في كل من البلدان المانحة والبلدان النامية على السواء كما انها وضعت برنامج الامم المتحدة الانمائي في صميم المناقشات المتعلقة بالتنمية . وقال ان التقرير الدولي الثالث عن التنمية البشرية هو في طور التحضير ، ويجرى الآن

(السيد درابر)

العمل على تجسيد هذا المفهوم على الصعيد الوطني على نحو يُمكّن من الحصول على نتائج ملموسة . وينبغي لهذا الغرض تعميق الحوار مع حكومات البلدان النامية ، ليس من أجل فرض شروط عليها ، ولكن من أجل تحديد الخيار الممكن طرحه بُغية السماح للبلدان باصدار القرارات عن معرفة . وبفضل التجرد السياسي الذي يتسم به برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ونهجه المتعدد القطاعات ووجوده الدائم في ١١٣ بلداً ، فقد تمكن من إقامة علاقات ثقة يُسرت فرص الحوار . وهنا تكمن مزيته المقارنة .

٣٣ - ومن نافلة القول ان الدور الذي يضطلع به الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بوصفهم منسقين مقيمين لجميع الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة ، يعتبر أساسياً لضمان السير السليم لعمليات المنظومة بأجمعها . وذلك يتطلب من جانب الشركاء في عملية التنمية مبادرتهم الى دعم جهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الميدان . وقد أحرز تقدم كبير على صعيد البلدان عن طريق الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي رئاسته هذا العام .

٣٤ - وعكف برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن كثب أيضاً على بحث هيكله واتخذ عدد من القرارات تناولت عدداً معنياً من الاصلاحات شملت بصفة رئيسية إضفاء اللامركزية على عملية اصدار قرارات التي أصبحت تعود للبلدان بقدر الامكان . وفي مقابل ذلك ، يسعى برنامج الأمم المتحدة الانمائي كذلك الى الاحتفاظ بالمركزية فيما يتصل بتحديد التوجهات الكبيرة وكفالة استمرار تقديم التقارير الى مجلس الادارة .

٣٥ - وعلى الصعيد الميداني ، حاول برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصورة دائمة التصدي لأصعب المشاكل المثيرة للاهتمام في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نمواً التي يكرس لها البرنامج ٥٥ في المائة من موارده . وقال ان التقدم المحرز لم يكن ضئيلاً والنتائج كانت على المستوى الأفضل بالنسبة لما ينفذه البرنامج من أنشطة على الصعيد الميداني من جهة ، وبالنسبة لمشاركته في التخطيط وفي عملية اصدار القرارات على الصعيد الوطني من جهة أخرى . وبحكم ما لمسه البرنامج من تراكم خبرات البلدان النامية ، فانه لم ينقطع عن تشجيع التعاون التقني فيما بين هذه البلدان .

٣٦ - وقال إن إشراك المرأة في جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي يعتبر هدفاً جوهرياً ، وتلاحظ اليوم الآثار المفيدة لهذا الاتجاه بفضل العمل المضطلع به في

(السيد درابر)

ميادين التعليم ، والوصول الى الائتمانات ، والخدمات الارشادية والتدريب على الادارة . وبالمثل ، يقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي في بلدان عديدة المساعدة للحكومات من أجل زيادة مشاركة المرأة في عملية التخطيط الانمائي .

٣٧ - واستطرد قائلاً ان المنظمات غير الحكومية تشترك بصورة متزايدة في تنفيذ البرامج التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . ومنذ عام ١٩٨٨ ، حصلت منظمات غير حكومية وجماعات محلية من ٦٥ بلداً على منح بمبلغ إجمالي يزيد على ٤ ملايين دولار بموجب برنامج شركاء التنمية الذي يشجع بوجه خاص التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات .

٣٨ - ويهتم برنامج الامم المتحدة الانمائي أيضاً بانعاش القطاع الخاص . فخلال السنوات الخمس الاخيرة ، نظّم الممثلون المقيمون عدة مئات من الاجتماعات في العالم أتاحت الفرص لكبار المسؤولين في الشؤون العامة للاجتماع بأصحاب الاعمال المحليين من رجال ونساء والاستعلام عن احتياجاتهم . ووضعت برامج للحصول على الائتمانات نذكر منها مصرف غريمين الذائع الصيت الآن . وفي أمريكا اللاتينية ، يساهم برنامج الامم المتحدة الانمائي في وضع برامج من هذا النوع في بعض البلدان . ويقدم البرنامج مساعدته أيضاً لتطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة في جميع المناطق - من مدغشقر الى منغوليا ، ومن بوليفيا الى اليمن - بصفة أفضل في أفريقيا عن طريق آلية إعداد المشاريع في أفريقيا .

٣٩ - وأهم مساهمة يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي هي بلا ريب في ميدان البيئة . فهنا أيضاً تهدف استراتيجية البرنامج الى الاهتمام بجميع عناصر التنمية وهي : المزارعون ، والمنظمات غير الحكومية ، والأوساط الجامعية وكبار المسؤولين في بلدان الجنوب من جهة ، ومقدمو الاموال ومعاهد البحث في بلدان الشمال من جهة أخرى . والهدف الأول هو تكوين كوادر من الرجال والنساء . ويعتبر هذا النهج هو الوحيد الذي يتيح المجال لمتابعة تنمية قابلة للحفاظ على البيئة حين ينتهي برنامج الامم المتحدة الانمائي من تنفيذ أنشطته . وضمن المبادرات الاكثر أهمية المتخذة في السنوات الأخيرة ، نذكر مساهمة البرنامج ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ، في الصندوق المعني بالبيئة العالمية ، والانشطة التي تتناول بصورة خاصة حماية طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي ومكافحة الاحترار العالمي وتلوث المياه الدولية وما الى ذلك . وأخيراً يشترك برنامج الامم المتحدة الانمائي بصورة نشطة في

(السيد درابر)

التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ١٩٩٢ ، ويساعد الحكومات والمنظمات غير الحكومية في وضع استراتيجيات اقليمية ووطنية في هذا الميدان .

٣٠ - ويساعد برنامج الامم المتحدة الانمائي بلدان أوروبا الشرقية أيضاً في تحقيق الاصلاحات المتعلقة باقتصاداتها . وطلبت دول البلطيق أخيراً منحها مركز البلدان المستفيدة ، كما رجت الامين العام انشاء صندوق استئماني خاص مكرس لتمويل التعاون التقني ، وهو الصندوق الذي سيديره برنامج الامم المتحدة الانمائي . كما طلب الاتحاد السوفياتي وجمهورياته ان ينظر في مركزها باسلوب يُمكّنها من الاستفادة من اختصاصات البرنامج .

٣١ - ويواجه المنسقون المقيمون غالباً حالات طارئة متزايدة تنتج عن كوارث طبيعية أو كوارث تنكب الانسان ، سواء في تايلند لصالح اللاجئين الكمبوديين ، أو في القرن الافريقي ، والفلبين ، أو في العراق ، أو في بلدان الخليج وأماكن أخرى .

٣٢ - وفيما يطلب من برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يؤدي رسالة تزداد أكثر فأكثر تعقيدا وصعوبة ، فإن ما يؤسف له ان موارده الاساسية لا تزيد زيادة سريعة على النحو المتوقع . ووفقاً لما أشار اليه مدير البرنامج في مؤتمر اعلان التبرعات ، فان المجتمع الدولي قد تعهد بضمان معدل نمو سنوي نسبته ٨ في المائة من التبرعات المسددة الى البرنامج . واذا صحّ ان مبلغ التبرعات المعلنة سيتجاوز ١ بليون دولار عام ١٩٩٢ ، وهو مبلغ لا يستهان به حقاً ، فان معدل زيادة الموارد بالقياس الى السنة السابقة لن يكون سوى ٣ر٥ في المائة وهذا لا يكاد يفي بالغرض من أجل تحقيق الاهداف المبرمجة .

٣٣ - وقال مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي إن البرنامج منظمة تتسم بالدينامية وأعاد تأكيد العزم على متابعة الاصلاحات الهيكلية التي تتيح المجال للبرنامج لكي يواجه ، اليوم وغدا ، العقبات التي تقف في طريق التنمية البشرية في العالم ، وكرر تأكيد الامل بأن يحصل البرنامج على الموارد المالية التي تمكّنه من الوفاء كما ينبغي بالمهمة التي عُهد بها اليه .

٣٤ - السيد جي شاوسهي (وكيل الامين العام للتعاون التقني لاغراض التنمية) : قال إن الامم المتحدة أصبحت في النهاية قادرة ، بعد انقضاء الحرب الباردة ، على الاضطلاع بالدور الكامل المنوط بها في الميثاق ، ولا سيما تيسير "مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب التمكن من العمل المتصل بكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي" . للوصول الى تلك الغاية ، لا مناص من أن يبدي المجتمع الدولي ارادة مصممة في سبيل توثيق عُرى التعاون الدولي وتعميقه .

٣٥ - وقال إن الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ما زالت عميقة . وعلى نحو ما أشار اليه مندوب غانا في كلمته التي أدلى بها باسم مجموعة الـ ٧٧ ، فإن العالم يجتاز أزمة انمائية توشك أن تنتهي به الى حالة جديدة من عدم الاستقرار السياسي والحرب والفوضى . وأضاف قائلا إن الامم المتحدة بحكم نزاهتها وقدرتها على تقديم مساعدات غير مشروطة وحيادها السياسي ومقاصدها غير الهادفة الى تحقيق أرباح ، تستطيع أن تقوم بدور رئيسي لوضع حد لهذه الأزمة ومن واجبها أن تقوم بهذا الدور . ولذا فإنه من المهم جدا تعزيز الطرق التقنية التي تملكها منظومة الامم المتحدة لتقديم الدعم الذي تفتقر اليه البلدان النامية لرسم طريقها الخاص بها .

٣٦ - وقال إن أنشطة التعاون التقني هي منذ زمن طويل أحد الجوانب الاساسية لاعمال الامانة العامة . وإن المقصود من هذه العبارات بمعناها الواسع هو نشاط بإدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ومكتب الامم المتحدة في فيينا ، واللجان الاقليمية الخمس والدوائر الاخرى التي يشرف عليها الامين العام . ويتولى ادارة التمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان . وتمثل أنشطة ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ما يقرب من ٧٥ في المائة من النفقات المتعهد بها بموجب هذه الصفة ، مما يجعل الادارة الجهاز الاكثر أهمية من بين الاجهزة التي يشرف عليها الامين العام .

٣٧ - وقال إن هذه الادارة أُنشئت في ١٩٧٨ في أعقاب تجميع دوائر شتى وهي تشكل الفرع التنفيذي للامانة العامة فيما يتعلق بالتعاون التقني . وهي مكلفة بتقديم الدعم الاداري والكوادر اللازمة لتنفيذ أنشطة التعاون التقني والبحث الميداني ، وتوفر بصورة مجانية خدمات استشارية تقنية للبلدان النامية التي تطلب اليها ذلك ، وتنظم دورات تمرين وحلقات دراسية وتقدم منحا دراسية في شتى القطاعات ، وتوفر أيضا

(السيد جي شاوسهي)

الدعم الاداري لمختلف الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة . وتتلقى الإدارة زهاء نصف ميزانيتها الاساسية من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وتستوفي المتبقي من استرداد تكاليف المشاريع المنفذة لصالح برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومقدمي أموال آخرين . ولمساعدة البلدان النامية على تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاه ، كان على الادارة أن تلجأ الى استثمارات طويلة الأجل تستطيع الأمم المتحدة وحدها القيام بها .

٣٨ - وفي ١٩٩٠ ، نفّذ البرنامج مشاريع بلغت قيمتها الاجمالية ١٨١ مليون دولار . ولم تتوقف معدلات تنفيذ البرامج عن الزيادة تلبية لاحتياجات البلدان . ولدى البرنامج اليوم ٥٠٠ ١ خبير وخبير استشاري معينون لتنفيذ مشاريع البلدان ، ويقوم البرنامج بشراء قرابة ثلث معداته اللازمة من موردين أصلهم من البلدان النامية . ويعتبر برنامج الادارة المتعلق بالمنح الدراسية أكثر البرامج أهمية في منظومة الأمم المتحدة ويستفيد منه ٠٠٠ ٤ شخص سنويا .

٣٩ - وعلى الصعيد الجغرافي ، تستوعب افريقيا أكبر نصيب من نفقات التعاون التقني (٤٥ في المائة عام ١٩٩٠) . وموضوع القضاء على الفقر هو في صميم أهداف الادارة بحيث أن النفقات لصالح أقل البلدان نموا بلغت في السنة المنصرمة ٧٦ مليون دولار (أي ما يزيد على ٤٠ في المائة من المبلغ الكلي) .

٤٠ - وتمثل المشاريع المتصلة بالموارد الطبيعية وقطاع الطاقة ٤٠ في المائة من المبلغ الكلي للنفقات التي باشرتها الادارة تحت باب التعاون التقني . ومن الانشطة الحيوية للادارة أيضا ما يتم في مجال تطوير مهارات الكوادر لأغراض الادارة والمالية العامة والتخطيط الانمائي وأسهمت الادارة في انشاء ما يزيد على ٣٠ مؤسسة تعليمية في هذا الميدان ، وكذلك في تأسيس معاهد اقليمية وأقاليمية . وتتخذ المسائل المتصلة بالبيئة أيضا أهمية متزايدة .

٤١ - وفيما يتعلق بالسكان ، قال إنه في مجال انشاء المؤسسات لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله ، لكن التدريب الذي تقدمه الادارة قد مكّن البلدان النامية من تعزيز قدراتها وأصبحت طائفة منها اليوم تستطيع توفير تدريب على المستوى الجامعي . وهكذا فإن الدعم التقني الذي تقدمه الادارة مقصور من الآن فصاعدا وبصورة أكثر على ميادين التخصص ، ولا سيما الابتكارات التقنية وادخال برامج الحاسوب .

(السيد جي شاوسهي)

٤٣ - وفيما يتصل بالاحصاءات ، ساهمت الادارة في تنمية القدرات الوطنية من أجل تجميع ومعالجة وتحليل واستخدام بيانات التعداد السكاني في العالم بأسره ، ولا يمكن الاستغناء عن هذه الاحصاءات لاغراض وضع خطط وبرامج انمائية صالحة .

٤٣ - وفيما يتعلق بالموارد المعدنية ، ساعدت الادارة البلدان في تقييم احتياطيها وتحسين مهارات كوادرها . وأدت الادارة في حالات كثيرة دور الوسيط في المفاوضات التي جرت بين حكومات بلدان نامية ومستثمرين من القطاع الخاص مما سمح بانعاش الاستثمارات .

٤٤ - وخلال السنوات الاخيرة ، طلبت عدة بلدان رأي الادارة النزيه فيما يخص برامج التكيف الهيكلي والطرائق المعقدة لمرحلة التحول الاقتصادي . كما أن الادارة مدركة ، علاوة على ذلك ، للصلة الوثيقة القائمة بين التعاون التقني والبحث . وهي بذلك تتعاون مع ادارات أساسية أخرى تابعة للأمانة العامة ، ولا سيما ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، في النهوض بالقطاع الخاص . ومن ناحية أخرى ، لم يتوقف التعاون مع اللجان الاقليمية ، بل تكثف بشكل خاص بواسطة مشاركة هذه اللجان في برامج التدريب والتنفيذ ذات الصلة بشتى الانشطة التي توجهها الأمانة العامة .

٤٥ - وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ ومقررات مختلفة صادرة عن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، اتخذت الادارة العديد من المبادرات الهادفة الى تقوية القدرات الوطنية لتنفيذ المشاريع ولا سيما فيما يتعلق بالتعيين والعقود والشراء والتدريب والتمويل . والى جانب ذلك ، نظمت الادارة اجتماعات اشترك فيها مقدمو الاموال وبلدان مستفيدة ، وتناولت هذه الاجتماعات طرائق المراقبة المالية كما أنها أفضت الى انشاء فريق عامل معني بهذه المسألة .

٤٦ - وهنا يبدو واضحا أن القدرات المتعددة القطاعات التي تمتلكها الادارة تجعل منها هيئة فريدة في جهاز الامم المتحدة الانمائي وهي تشكل موردا ذا أهمية رئيسية بالنسبة للتطورات الجديدة التي تحدث في العالم .

٤٧ - وقد وجهت حديثا قرارات ومقررات ودراسات مختلفة الانتباه الى العلاقة الثلاثية بين الحكومات وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان وهيئات الامم المتحدة . ولا بد الآن من القيام بجهد يساعد على جعل أنشطة جميع الاطراف متممة

(السيد جي شاوسهي)

لبعضها على نحو أفضل وأن يكون التعاون فعالا بصورة حقيقية . وقال إن تنفيذ الحكومات للبرامج والمشاريع يعدل نوعا ما مشاركة هيئات الامم المتحدة ولكنه لا يقلل من أهمية هذه المشاركة بأي حال من الاحوال . ولهذا لا بد من أن تسمح طرائق العلاقة الثلاثية بالاستفادة على أفضل وجه من تكامل جهود الشركاء الثلاثة . وإن هذه المسألة هي على جانب من الاهمية تستلزم اصلاحات جوهرية من أجل متابعة أحكام القرار ٢١١/٤٤ . وللمنسق المقيم أو الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي دور رئيسي ينبغي الاضطلاع به بشأن السهر على تحقيق الاستخدام الامثل لقدرات جميع هيئات المنظومة ومنع أي استخدام مزدوج . وان هذه المسألة تشغل بال الادارة التي هي غير ممثلة في الميدان ولا بد لها من أن تنتظر مبادرة من المنسق المقيم لادراجها في أنشطة البرمجة .

٤٨ - وفيما يخص العلاقة بين هيئتي التمويل الرئيسيتين وهما برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ، فلا تزال هناك اختلافات في الآراء لا بد من تذليلها ليس فقط بصدد مسألة تكاليف الدعم ، بل وكذلك بشأن المشاركة المتزايدة لهاتين الهيئتين في تنفيذ المشاريع على وجه يؤدي الى استخدام مزدوج ويعيق علاقة المشاركة التي أُنشئت . ولذا فإن الادارة ترحب بناء على ذلك بطلب مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في مقرره ٣٨/٣٩ ، بإنجاز دراسة عن الوسائل المطروحة لتوثيق أواصر التعاون بين الادارة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٤٩ - وقال إن الجمعية العامة قد طلبت الى الامين العام في دورتها الخامسة والاربعين اعادة النظر في هيكل الامانة العامة بطريقة تساعد على ترشيد العمليات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . ولا ريب أن عملية الاصلاح ستكون ذات فائدة بناءة جدا . بيد أن إعادة التشكيل ليست هدفا بحد ذاته ، وإنما ينبغي أن ترمي الى تعزيز دور الامم المتحدة والامانة العامة والمدير العام بغية تمكين هذه الجهات من التصدي للفقر على نحو أفضل ، وسد الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ، وتحقيق الوفاء الكامل بالمهمة المنوطة بالامم المتحدة وأعضائها المؤسسين . واذا ما حدث خلاف ذلك ، وجب الوقوف بحزم ضد أية مبادرة تنتهي الى نتائج معاكسة .

٥٠ - السيد غرانت (المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للطفولة) : قال إن آفاق الاقتصاد العالمي غير مشجعة تماما وإن التزام المجتمع الدولي لصالح التنمية يحتمل

(السيد غرانت)

أن يتعرض لحالة من عدم الاستقرار والضعف ، ولكن هناك مع ذلك عوامل معينة تحدونا الى التفاؤل سواء في الميدان السياسي أو فيما يتعلق بالتنمية ؛ فقد أُنجزت في الواقع أوجه نجاح هامة في ميدان بقاء الطفل ونمائه . وقال إن حملة اللقاح العالمية قد سمحت بإنقاذ حياة ما يزيد على ٣ ملايين من الاطفال في كل عام ، ويتوقع أن يؤدي التقدم المحرز في مجال استئصال مرض شلل الاطفال الى رفع هذا الرقم الى ٤ ملايين عما قريب . ومضى قائلا إن هذا التعاون ، الاكثر أهمية والذي لم يتحقق بتاتا خلال أية فترة من فترات السلم ، ما هو إلاّ حصيلة أعمال متضافرة من جانب منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وعدد كبير من البلدان المقدمة للمساعدة الثنائية ، وكذلك منظمات عديدة غير حكومية . وينبغي العمل من الآن وبطريقة حاسمة على الاستفادة من الدروس المستخلصة من حالات النجاح هذه ومن حالات الإخفاق أيضا . واستطرد قائلا إن الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة تشكل على الصعيد الدولي أداة من أكثر الادوات اتساعا التي يمكن الوصول اليها في الواقع بصورة مباشرة . ويجب الآن التحول من النهج المشاريعي الى اجراءات التعبئة والعوامل الحافزة ، ومن أجل ذلك ينبغي تحديد مجموعة أهداف مشتركة قابلة للتنفيذ .

٥١ - وأشار الى عدد معني من الاستراتيجيات التي اعتمدت بتوافق الآراء قائلا إنها أتاحت الامكانية لتوجيه العمل المضطلع به . وقال إن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع قد جرى اعتمادها وإن تنفيذها يمثل على الصعيد الوطني مناسبة لحشد الدعم الدولي للاهداف الوطنية الانمائية . كما أن برنامج عمل مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، والانجازات التي حققها البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لمتابعة تقاريرهما لعام ١٩٩٠ ، تشكل عنصرا قيّما لتوافق آراء دولي جديد يكمن جوهره في اعطاء الاولويات من جديد لاهداف التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى البعيد . وينبغي من الآن نقل هذا الجهد الى الميدان التنفيذي على الصعيد الوطني . وقال إن على أفرقة العمل التابعة لمنظومة الامم المتحدة التي يشرف على قيادتها المنسقون المقيمون أن تسعى بنشاط الى مساندة جهود الحكومات في توضيح وإنجاز الاستراتيجيات الوطنية في التسعينات . ويجب أن تكون هذه الجهود هدفا ذا أولوية للمنظومة بتشجيع من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي مع المساعدة الفعالة لشبكة المنسقين المقيمين .

٥٢ - وأشار السيد غرانت الى أنه قد يسهل عليه التذكير بالجانب المذهل لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي ضم ٧١ رئيس دولة وحكومة في أكبر اجتماع قمة شهده

(السيد غرانت)

التاريخ ، ولكنه يود بدلا من ذلك أن يوجه الانتباه الى ما اعتمد في نهاية القمة من اعلان طموح قابل للتنفيذ مع برنامج العمل المستفيض والذي وقّعه حتى الآن ١٢٦ رئيس دولة وحكومة . ومضى قائلا إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قد أقر سبعة أهداف رئيسية لانجازها بحلول عام ٢٠٠٠ وقائمة أطول بأهداف أكثر تحديدا . وأضاف أن خطة العمل التي اعتمدت لهذا الغرض تمثل في اطار اتفاقية حقوق الطفل برنامجا كاملا من شأنه القيام بتغيرات عميقة لصالح الطفل . وفي داخل منظومة الامم المتحدة ، قدمت ١٨ هيئة مساهمات محددة أعدت في أكثر الاحيان إثر مناقشات مفصّلة جرت على الصعيد الاقليمي . وقد كانت القمة عملية بدأت من القاعدة واستمدت قوتها من مصادر عديدة وتجارب غنيّة .

٥٣ - وقال إن هذه العملية تعتبر في ذاتها ذات أهمية أساسية للتنفيذ العملي للالتزامات المتعهد بها . وإن سعة العملية التحضيرية ومداها يسمحان بتعبئة عمل الرابطات والمجتمعات المحلية ، والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية وجميع الجهات ذات الصلة بمنظومة الامم المتحدة . وعلى هذا الاساس ، فإن الاغلبية الكبيرة للدول الاعضاء تضع حاليا برامج عمل وطنية لتحقيق الاهداف المحددة في القمة خلال التسعينات . وبالمثل ، يجري الآن بذل جهود إقليمية ودون إقليمية نظرا لانعقاد عدة اجتماعات إقليمية على مستوى القمة (منظمة الوحدة الافريقية ، وقمة بلدان ايبيريا وامريكا اللاتينية والكمنولث) ، وهي مؤتمرات القمة التي سجلت التصميم على انجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

٥٤ - وينبغي أن يتسم عمل منظومة الامم المتحدة بدرجة كبيرة من الاتساق . فقد سردنا فيما سلف ذكره أمثلة عملية لاسلوب تطبيق المنظومة بطريقة ملموسة للمبادئ المحددة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ ، بيد أنه لا بد الآن من بحث عدد معين من المسائل الداخلية بغية الحصول على الادوات اللازمة . ومن هذه المسائل الاستعراض الذي لا مناص منه لمنظومة الامم المتحدة من جانب الحكومات ، وهو موضوع تجري حاليا مناقشته بصورة نشطة ، والذي يبرز في الجهود المبذولة لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا الدور لا بد من التشديد عليه فيما يتصل بالانشطة التنفيذية . فالميثاق يحدد للمجلس واللجنة كذلك أدوارا أساسية . وعلى اللجنة التأكد من قيام المجلس والجمعية العامة بتحديد المبادئ التوجيهية وإعطاء الدفع المطلوب للانشطة التنفيذية التي تقتضيها الحالة الدولية الراهنة . ويعطي القرار ٤٤/٢١١ مكانا هاما لاعتماد "نهج أكثر توجها نحو البرامج" ، وهو موضوع مرتبط بشدة بضرورات تحديد أهداف

(السيد غرانت)

مشتركة . وقال إن هذا النهج بالنسبة لليونيسيف يعني توفير المساعدة ليس فحسب عن طريق مشاريع متتالية متميزة على أساس التمويل الخارجي ، بل وكذلك بواسطة تقديم دعم لبرامج البلدان الطويلة الأجل القائمة على مجموعة أهداف وطنية محددة تماما . ويستهدف هذا النهج النتائج في المقام الأول . كما أنه يفترض ردودا أكثر مرونة إزاء احتياجات الحكومات ، وتقديرات مرنة من المساعدة التقنية والمعدات والتجهيزات ودعم الأعباء المتكررة . واستطرد قائلا إن هذا التحول من نهج مشاريعي إلى نهج برنامجي له أهميته الحاسمة لانجاز أهداف التسعينات بمرونة وفعالية .

٥٥ - وقال إن تعزيز دور المنسقين المقيمين هو بدوره أساسي كذلك . فطبقا للاصلاح الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) في السنة السابقة ، يجب التأكد من تطبيق الأحكام التي تهدف إلى تحقيق ترابط أساسي بين هيئات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني تطبيقا سليما . وينبغي بوجه خاص الاسراع في جمع أفرقة البلد المتعددة الاختصاصات في نطاق مواضيع محددة ، وأن توضع هذه الأفرقة تحت الإدارة العامة للمنسق المقيم وبرئاسة هيئة أو الشخص الأكثر اختصاصا لغرض هذه المهمة . وقد دعمت اليونيسيف بفعالية ما تم القيام به لتنسيق الدورات البرنامجية لهيئات الأمم المتحدة مع الجهة الخاصة بالتخطيط في الحكومات المستفيدة ، ومن أجل إنشاء مكاتب مشتركة لشتى هيئات الأمم المتحدة في كل بلد . وختم المدير العام لليونيسيف كلمته بإعادة تأكيد عزم منظمته على التعاون التام في تنفيذ المقررات التي ستتخذها اللجنة .

٥٦ - السيد أوهلن (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) : قدم تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/46/461) وقال إنه رغم العنوان الكبير لهذا التقرير ، فهو ليس بكتيّب عن تنمية الموارد البشرية . ويتمثل هدفه المحدود فيما حدده قرار الجمعية العامة نفسها ١٩١/٤٥ . ويُبين التقرير كيفية تعزيز تنسيق أنشطة هيئات الأمم المتحدة في ميدان تنمية الموارد البشرية ، ويضع مقترحات من شأنها تكثيف التعاون لهذه الغاية . ويتضمن التقرير موجزات عن الأنشطة التنفيذية لهيئات الأمم المتحدة في ميدان تنمية الموارد البشرية كما عرضتها هذه الهيئات على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . غير أن هذه الموجزات ربما لا تعطي صورة كاملة ومنصفة عن التنوع الشديد للأعمال التي اضطلعت بها هذه الهيئات ولا عن نوعية هذه الأعمال . وتبين هذه الموجزات في الوقت نفسه وجود تنسيق واضح جدا بصورة فعلية ، لكن يجب أيضا تشديده على عدة مستويات . وقال إن

(السيد أوهلن)

المنسق الرئيسي للأنشطة التنفيذية في كل بلد ليس سوى الحكومة بذاتها عن طريق كبار المسؤولين الوطنيين . أي أن الحكومات في واقع الأمر هي التي تتولى توزيع مواردها الخاصة . ويأتي عمل هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإتمام أعمال الحكومة إلى حد ما . وإن هذه العملية التنسيقية هي أيضا من أنشطة المنسق المقيم للأمم المتحدة الذي يكفل إدماج الرد الوارد من مختلف هيئات الأمم المتحدة على الطلبات الحكومية . واستطرد قائلا إن هذا التنسيق مهم في جميع القطاعات ، وهو أكثر أهمية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية حيث يكون هناك ارتباط وثيق بين العمليات ، وإن أي جهد يبذل في برنامج ما يكون عرضة للتبديد بسبب برنامج آخر . وهكذا لا يتمكن الطفل المريض من الذهاب إلى المدرسة . فالطفل الذي يحرم من التعليم الابتدائي لا تتوفر له أبدا امكانية الدخول إلى الجامعة . وإن العمل المضطلع به في ميدان تنظيم الأسرة والحد من الانجاب سيكون له الأثر الأجدى مفعولا حين تكون الأمهات متعلمات . وما محو الأمية إلا وسيلة من الوسائل ذات القدرة على دفع المرأة إلى مستوى المشاركة في عملية التنمية في سبيل تشجيع المبادرة ، وروح المشاريع وتشجيع الاصلاحات السياسية . وبهذه الصورة يصبح الاستخدام الفعال للموارد مرهونا إلى حد كبير بمدى تنسيق ومواءمة الإجراءات المضطلع بها . وإن تخصيص هذه الموارد التي توفرها هيئات الأمم المتحدة يتم تنسيقها في بعض الحالات من جانب مجموعات استشارية ينظمها البنك الدولي ، أو حول موائد مستديرة يجمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقال إن تنسيق أنشطة تنمية الموارد البشرية هو مهمة لجنة التنسيق الإدارية وأفرقتها الخاصة ولجان فرعية شتى . وإن هذه المهمة تواجه ميدانيا صعوبات حقيقية . فبرامج كل وكالة متخصصة تحدده في الواقع هيئتها الإدارية . وتوجد قرارات عديدة للجمعية العامة ، مثل الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، يرد فيها ذكر لتنمية الموارد البشرية ، ولكن المقررات تتخذ غالبا بطريقة مستقلة في كل وكالة متخصصة . كما أن سُبل تنسيق هذه الأنشطة عن طريق مركزية الإدارة قليلة وهشة . في حين توجد إمكانيات حقيقية للتعاون التي ينبغي تشجيعها .

المناقشة العامة

٥٧ - السيد نعاجي (غانا) : ذكّر متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ أن أحد أهداف ومبادئ الميثاق يتمثل في تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي . وقال إن للأنشطة التنفيذية هذا الهدف بالذات . وإن دور الأمم المتحدة في هذا الصدد شكّل في السنوات الأخيرة مفهوما جديدا ينبغي أن تتحلى المنظمة العالمية بمقتضاه بالجرأة لكي تكفل

(السيد نعاجي ، غانا)

دورا مركزيا في مجال البحث عن حلول لمشاكل الإنسانية التي لا حصر لها . وضمن هذه المشاكل هناك بالتأكيد موضوع تنمية البلدان النامية . فقد قُطع طريق طويل منذ البدايات المتواضعة للأنشطة التنفيذية ليس دون مواجهة صعوبات من جهة أخرى بسبب عوامل ذات طابع هيكلي شلّت آليات التنفيذ . يضاف إلى ذلك النقص المزمن في الموارد . وقد اضطرت هذه الحالة الامم المتحدة في بعض الاحيان إلى تقليص أنشطتها في ميادين كانت هامة بالنسبة للبلدان النامية . وفي دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٠ ، نادت الجمعية العامة باستئناف النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية مما يدعو إلى التسليم بأن منظومة الامم المتحدة لها دور كبير ينبغي أن تقوم به في التعاون الدولي الذي يهدف إلى هذا الانتعاش . كما أن الجمعية العامة اعتمدت الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع التي شددت على تخفيف الفقر ، والتنمية البشرية والتنمية المتكاملة . وهذا يعني التسليم ضمنيا بوجوب أن تكون الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية موضوع نهج متسق ومفصّل . ومن الضروري أن تقوم مختلف الهيئات بتنسيق أعمالها بصورة فعالة ، ولكن رغم إحراز بعض التقدم ، فلا يزال هناك عدد من المسائل التي تنتظر الحل قبل أن تعتبر الانشطة التنفيذية من الادوات الرئيسية التي تُمكّن الامم المتحدة من تلبية احتياجات التنمية للبلدان النامية . وضمن هذه المسائل ما يتعلق بموضوع الموارد . ولا مجال للشك في أنه يجب القيام على سبيل الاستعجال بتزويد هذه البلدان بموارد أساسية تساهلية تتيح لها المجال لإنعاش ودعم اقتصاداتها . وهذا هو ما سلّمت به الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٤ . ومن المستعجل أيضا أن تحقق البلدان المتقدمة النمو الهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك الأهداف المحددة في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . وقال إن إدارة الانشطة التنفيذية بصورة فعالة لها أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية . وإن شبكات المكاتب الخارجية لهيئات الامم المتحدة التي تعمل في الميدان قد تطورت خلال العقد الاخير . وأسفر عن ذلك توسع في الانشطة ينبغي أن يؤدي بعناية إلى ترابط فيما بينها بأسلوب يكفل الاتساق والتنفيذ الفعّالين .

٥٨ - وتجدر الإشارة أنه ما تزال هناك أحكام أخرى من القرار ٢١١/٤٤ لم تطبق بعد . وتأمل مجموعة الـ ٧٧ أن يُنفذ القرار بأكمله . كما تأمل أيضا أن يتم القيام بتبسيط الإجراءات التي تحكم البرمجة ودورات مشاريع هيئات الامم المتحدة وتحقيق اتساق تلك الإجراءات لأن ذلك يساعد بصورة أفضل على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية مع افساح المجال لها للعمل على تكييف القواعد حسب احتياجات هذه البلدان ، ويتمشى هذا

(السيد نعاجي ، غانا)

الترتيب مع الاتجاه صوب اللامركزية ونحو تكييف أكثر مع احتياجات البلدان النامية دون الإخلال في غضون ذلك بالمسؤوليات المالية التي تظل أساسية .

٥٩ - وقال إن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات سيضطلع به في ١٩٩٢ . وإن مجموعة الـ ٧٧ تؤيد توصيات الأمين العام في هذا الصدد . وأملها أن يتم تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وألا توضع في مركز هامشي مما يُلحق الضير بالبلدان النامية . ويجب تطبيق القرار ٣١١/٤٤ تطبيقا كاملا إذا أريد للأمم المتحدة أن تؤدي كما ينبغي الدور الذي حدده لها مؤسسوها .

٦٠ - السيد راد (هولندا) : تحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فأشار في البداية إلى البند ٨٨ من جدول الأعمال وما لاحظه من توسع كبير لمفهوم تنمية الموارد البشرية الذي يختلف عن التنمية البشرية . وقال إن هذين المفهومين يتناولان المجموعة نفسها من المسائل وفي تحديدهما بدقة ما يفيدها كلها . وإن فكرة اعتبار الموارد البشرية شرطا مسبقا أساسيا للتنمية أصبحت مقبولة على نطاق واسع خلال الستينات ، في حين أن مفهوم التنمية البشرية لم يبرز على الساحة إلا حديثا . والتنمية البشرية لا تقتصر على تكوين القدرات ، بل إنها بالأحرى تتعلق بدور الإنسان وازدهاره الكامل ومشاركته في الحياة الاجتماعية ، والثقافية والسياسية . وإن أية سياسة لتنمية الموارد البشرية يجب بناء على ذلك أن تدرجه في إطار أوسع لمفهوم التنمية البشرية . وينبغي أن تتجسَّد في نظام سياسي ديمقراطي مسؤول ، وَتُضم إلى المشاركة الشعبية وإلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . ومن المسلَّم به من جهة أخرى أن تنمية الموارد البشرية تعتبر حجر الأساس للاستراتيجية الإنمائية لفترة التسعينات . فإعلان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة عن التعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع جعلت من تنمية الموارد البشرية جانبا أساسيا لأية تنمية دائمة . وكذلك الحال أيضا بالنسبة لتقرير لجنة الجنوب . وإن هذه التنمية هي مصدر زيادة مباشرة لرفاه الإنسان وفي الوقت نفسه وسيلة أساسية لتوسيع القدرات الانتاجية لاقتصاد أي بلد .

٦١ - وفي هذا السياق ، فإن المفهومين الأولين اللذين يتبادران إلى الذهن هما التعليم والصحة . إذ من المسلم به على نطاق واسع ، بالنسبة للتعليم ، أن شروط التنمية المستقلة تكمن في تعليم السكان ولا سيما التعليم الابتدائي ، والتدريب

(السيد راد ، هولندا)

التقني وتنظيم دورات عمالة للقوى العاملة المؤهلة ، وإضفاء الطابع الأهلي على المؤسسات التربوية . وقال إن التعليم يؤدي وظيفتين اجتماعيتين هامتين : الأولى اجتماعية - اقتصادية ، والأخرى اجتماعية - ثقافية . والوظيفة الأولى هي أن النظام التعليمي الجيد المفتوح للجميع يُشجع ليس فقط النمو الاقتصادي ولكنه يُساعد أيضا على تحسين وضع الفئات الضعيفة عن طريق توفير تكافؤ الفرص لها . أما الوظيفة الاجتماعية - الثقافية لنظام تعليمي سليم فإنها تكمن من جانبها في كونه يساعد الأطفال على التكيف مع تطور الأوضاع الخارجية والبقاء في الوقت نفسه مع ثقافتهم الخاصة بهم . وبمعنى آخر ، لا يعتبر التعليم بمثابة سلعة استهلاكية فقط وإنما هو كذلك ، وقبل كل شيء ، استثمار منتج ورأسماله الإنسان .

٦٢ - وبالنسبة للبلدان النامية ، يعني التعليم الابتدائي العمومي تدريبا مدرسيا وغير مدرسي في آن واحد ، أي أن الهدف هو إعطاء الأحداث أسوة بالأطفال المعارف والمدارك والقيم والمواقف الجوهرية التي هم بحاجة إليها للعيش في حياة لائقة . وإذا كان التدريس الابتدائي وتعليم القراءة والكتابة قد حققا تقدما واضحا في معظم البلدان ، فإن العدد المطلق للأشخاص الذين يجهلون القراءة والكتابة ، الذين يعيش ٩٨ في المائة منهم في البلدان النامية ، قد ارتفع في كل مكان على وجه التقريب . أي أن اسهام التعليم في النمو الاقتصادي لم يحقق كل احتمالاته بسبب التأخير في التقدم الكمي في الالتحاق بالمدارس ، والنوعية دون المتوسط أحيانا للتعليم المتاح . وإن حالات الفشل في الدراسة عديدة . كما أن كفاءة المدرسين ونوعية الإنشاءات والبرامج التعليمية غير متساوية ولا تتطابق مع احتياجات البلد الحقيقية ، فضلا عن النقص في المواد التربوية . وانخفضت المساهمة المالية للدولة في التعليم بالنسب المئوية في كثير من البلدان بالقيمة المطلقة أحيانا . وتفاقمت المشكلة بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع الطلب على التعليم . وإن المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع ، المعقود في تايلند في آذار/مارس ١٩٩٠ ، قد حدد هدف التعليم الابتدائي للجميع حتى عام ٢٠٠٠ . وممكن بلوغ هذا الهدف عن طريق إعادة تشكيل النظيم التعليمية وإعادة النظر في تخصيصات الموارد العامة ، كما أن الأشكال ذات المستوى المنخفض تماما من ناحية التعليم المدرسي ، وهي عادة الأقل تكلفة ، تستحق أن يوجه إليها الانتباه الخاص . ويتعين على البلدان المستفيدة عموما أن تولي أعلى أولوية لمسألة التعليم الذي ما فتئ يعتبر في غالب الأحيان من أشكال الاستهلاك الذي هو الهدف الأول في تخفيضات الميزانية . وإن هذه السياسة ذات النظرة القصيرة لا بد من هجرها بسبب اعاقتها للقدرات الانتاجية للمجتمع . وأضاف أنه في كثير من الأحيان يلاحظ في

(السيد راد ، هولندا)

أشد البلدان فقرا أن التعليم الجامعي قد أحرز تقدما أكثر سرعة من التعليم الابتدائي والثانوي واستوعب حصة مفرطة من اعتمادات الميزانية . وفيما يتحمل الآباء نفقات التعليم الثانوي في معظم الاحيان ، فإن التعليم العالي يتلقى رسميا المنح المالية من الدولة . ويلاحظ في مجال هذا التعليم الجامعي أن الفئات الضعيفة ممثلة تمثيلا ناقصا ، وهذا ناجم عن تحول الموارد من الفقراء نحو الأغنياء .

٦٣ - وقال مضيفا إنه بدون انتهاج سياسة صحية سليمة ، فإن موضوع تنمية الموارد البشرية يظل مجرد وهم : إذ لا يمكن التفكير في تنمية دائمة دون وجود سكان أصحاء . فأهداف استراتيجية الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، والتي تعود إلى مؤتمر ألما - آتا عام ١٩٧٨ ، ما زالت صالحة في هذا الصدد ولكن الآمال الكبيرة التي نشأت من جراء اعتماد هذه الاستراتيجية لم تحظ بالاستجابة إلا جزئيا . وإن العمل بنظام الرعاية الصحية الأولية شديد التكلفة والتعقيد خلافا لما كان متصورا في البداية . وإذا لم تُغيّر السياسات المتبعة ، فإن الآفاق بالنسبة للتسعينات غير مشجعة إلا قليلا . وعلى هذا يتعين على البلدان النامية إيلاء أعلى درجة من الأولوية للرعاية الصحية ولا سيما الرعاية الأولية . ونظرا لبقاء الموارد في حالة من النقص ، فينبغي زيادة فعالية البرامج المنفذة . وقال إن على مجتمع المانحين دعم هذه البرامج . كما يتعين عليه ، بالتعاون مع البلدان النامية ، الاهتمام بتعزيز المشاركة والمبادرات الشخصية في الميدان الصحي ، وقد يكون هذا التعاون ثنائيا أو متعدد الأطراف .

٦٤ - وأشار إلى جهود الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والبلدان الموقّعة على اتفاقية لومي من أجل تكريس جزء هام من أموال المجتمع الأوروبي لتحسين المؤسسات التعليمية والصحية . وقال إن الاتحاد يقدم إلى شركائه مساعدة مالية وتقنية في ميدان التعليم منذ إنشاء أول صندوق أوروبي للتنمية . وفي إطار اتفاقية لومي الرابعة ، التي أصبحت نافذة في ١٩٩١ ، كانت تنمية الموارد البشرية إحدى الأولويات التي تم إقرارها . ويواصل الاتحاد اعتباره الإنسان عنصرا أساسيا من عناصر التنمية في جميع عملياتها المتكاملة . كما أن دول الاتحاد تقدم من جانبها أيضا مساعدة هامة في إطار برامج ثنائية الأطراف . وأخيرا ، فإن التنمية البشرية لا يمكن أن تحرز تقدما دون مشاركة النساء في اصدار المقررات وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي مشاركة تامة . وعلى غرار ما يتم بالنسبة للتعليم والصحة والأغذية والحصول على الاختصاصات التقنية ، فإن المشاركة الشعبية تعتبر جانبا أساسيا لكل خطة تنمية وطنية ، ولكن ينبغي ادراجها في سياق سياسي ديمقراطي يتسم باحترام حقوق الإنسان والحريات

(السيد راد ، هولندا)

الأساسية . وخلاصة القول ، إن تنمية الموارد البشرية هي شرط جوهري للنمو الاقتصادي الدائم ولكنها ليست شرطا وافيا . ويجب في الواقع أن تتم في نطاق التنمية البشرية الأوسع .

٦٥ - وانتقل المتحدث إلى البند ٨٢ من جدول الأعمال المتصل بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، فأشار إلى التقرير الثاني عن التنمية البشرية الذي يُبيِّن أن التنمية الدائمة ممكنة حتى في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الضعيف المستوى حيث تكون التحويلات الدولية قليلة . وقال إن تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية يعالج بصفة رئيسية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ الذي ينبغي أن يكون موضوع متابعة منتظمة . فالقرار ٣١١/٤٤ يعهد إلى المدير العام بمهام شتى تم الوفاء بها بصورة فعلية ولكنه يرى أن الصيغة العامة للتقرير مفرطة في ايجابيتها لأنها تصور أن أية تحسينات جديدة أصبحت تعتبر غير مفيدة عمليا . وكان يفضل أن تقدم مقترحات أكثر دقة وملموسة أكثر ترمي إلى تقوية التعاون بين مختلف هيئات الأمم المتحدة ميدانيا . حيث من الضروري في الواقع على هذا الصعيد أن تعمد الأمم المتحدة إلى توزيع مراكز الأنشطة وتشجع التنفيذ الوطني . وكان ينبغي أن يتضمن التقرير اقتراحات عن سبل ادخال تحسين آخر فيما يتعلق بعمل المنظومة . ويذكر الفصل الوارد في التقرير عن البرمجة بوضوح تعاظم التعاون الفني بين هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال ، ولكن ممثل هولندا يرى ، مع تسليمه بالتقدم الذي تم تحقيقه ، أنه ينبغي السعي للوصول إلى تحسينات مع البلدان المستفيدة بذاتها عن طريق مراعاة المواضيع والأولويات الوطنية للبرمجة . وقال إن ذلك يسري كذلك على مسألة تبسيط الإجراءات وتنسيقها . وأعرب المتحدث عن عدم اقتناعه بالحجج التي مفادها أن احراز التقدم داخل منظومة الأمم المتحدة مرهون بالتقدم في إطار أوسع من جانب المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف . وقال إنه من المهم حقا ضمان أفضل تنسيق داخل مجتمع المانحين ولكن ذلك لا ينبغي أن يمنع الأمم المتحدة من القيام بتنسيق سليم للأنشطة داخل منظومتها هي حيث أن هذا التنسيق يمثل تعبيرا عن رغبة الدول الأعضاء . ولا بد أيضا من أن تبادر البلدان المستفيدة أنفسها إلى تنسيق وتبسيط إجراءاتها بالقدر الممكن .

٦٦ - وعن مسألة مشاركة المرأة في عملية التنمية ، اتفق المتحدث مع رأي المدير العام الذي مفاده أن الأمم المتحدة قامت بدور حفاز خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة عن طريق اذكائها الوعي العالمي بشأن هذا الموضوع وبواسطة تيسيرها إدماج المرأة في

(السيد راد ، هولندا)

كل جوانب عملية التنمية . وقال لا مجال بتاتا لتبرير أية مجاملات في هذا الصدد إذ لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله . فلا بد من توسيع وصول المرأة الى الموارد وإلى توزيعها . وذكر فيما يتعلق بموضوع الشركات ، أنه قد تم انجاز عمل كبير ومفيد فعلا من جانب كل المنظمات الكبيرة تقريبا لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية ، ولكن ما فتئ هناك أيضا قدر كبير مما ينبغي القيام به في هذا الميدان .

٦٧ - وفي عام ١٩٩٣ سيتم انجاز الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على السواء . ويكون من المفيد تزويد المدير العام ببعض المبادئ التوجيهية عن نوع الأعمال التحضيرية التي من الواجب الاضطلاع بها لهذا الغرض . ومن الممكن أن تكون هذه المبادئ التوجيهية على النحو التالي : (أ) ليس من الضروري أن تستعرض من جديد جميع جوانب الأنشطة التنفيذية للمنظومة نظرا لأن القرار ٤٤/٢١١ يُحدد الاتجاهات الكبيرة ، وموضوع اللامركزية ، والتنسيق ، والتنفيذ الوطني والتعزيز على الصعيد المحلي والميداني ، (ب) وحيث أن الموارد محدودة ، فينبغي أن يقتصر تقرير الثلاث سنوات الذي يُعده المدير العام على طائفة من المسائل الهامة ، (ج) وهذه المسائل هي : أولا شكل وجود الأمم المتحدة ميدانيا ولا سيما دور المنسقين المقيمين ، والأفرقة المتعددة الاختصاصات والأماكن المشتركة ، وثانيا البرمجة وخصوصا الاستجابة التنفيذية المتكاملة للمنظومة بالاستناد للمزيّات المقارنة لشتى برامج وهيئات الأمم المتحدة ، والمشاريع المتكاملة للبرمجة الوطنية ، وثالثا التنفيذ الوطني ، وتوفير المعونة التقنية والمشاركة ، ورابعا ، مسألة التدريب الميداني والتدريب في المقر ، وخامسا ، مسألة اللامركزية والمسؤولية المالية .

٦٨ - وخلص ممثل هولندا في كلمته إلى القول بأنه من اللازم أن تنتهي اللجنة من وضع مشروع قرار عن الأنشطة التنفيذية في الدورة الحالية يؤكد عزم الجميع على تنفيذ القرار ٤٤/٢١١ برمته ، ويقدم مبادئ توجيهية عن الأعمال المضطلع بها في ميادين معينة لوحظ أن التقدم المحرز فيها لم يكن بالقدر المرتقب ، وأن يتضمن مشروع القرار مبادئ توجيهية واضحة عن التحضيرات للاستعراض الشامل لكل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة .

٦٩ - السيدة كوايو (الفلبين) : شكرت الرئيس لما أعرب عنه باسم اللجنة من مواساة لشعب الفلبين الذي تأثر بشدة من جرّاء كوارث طبيعية عديدة حدثت مؤخرا . وقالت إن

(السيدة كوايو ، الفلبين)

الفلبين تشكر المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لما قدمته من مساعدة ووجهت نداء يناشد الاستمرار بتقديم المساعدة التي ستضم إلى جهود البلد المبذولة باتجاه التنمية .

٧٠ - ومضت قائلة إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تجسّد في إطار منظومة الأمم المتحدة مفاهيم نظرية للتنمية في شكل حقائق عملية . وعلى مرّ السنوات ، عهدت الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة بعدد متزايد من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . في حين لا بد من الحصول على موارد بغية القيام كما يلزم بهذه الأنشطة . ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام عن هذه المسألة يشير إلى أن حكومات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ستعيد النظر في سياساتها الإنمائية . أي أن هناك مجالا للتفكير بأن إعادة النظر المذكورة ستعدل من مواقفها في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

٧١ - وتابعت قائلة ومن الطبيعي أن يتطلع المانحون إلى تخصيص الموارد التي يقدمونها لميادين يعتبرونها ذات أولوية وأن تستخدم هذه الموارد بأكثر فعالية ممكنة ، وتساءلت المتحدثة بصدد هذا الموضوع ما إذا كان قد تم تحليل مغزى مفاهيم التنمية على صعيد المجتمعات ، وهل حصل الاعتراف بوجود حالات شتى بين مختلف المستفيدين من المساعدة الإنمائية ؟ وأضافت أن الاهتمام منصب حاليا على "المواضيع المفضلة" (مركز المرأة ، وتشجيع روح المبادرة والبيئة) ، ولكن هل يوفر ذلك تلبية لمستلزمات التنمية ؟ وهل فكّرنا بما فيه الكفاية في وسائل تعزيز القدرات الإنتاجية للسكان في حياتهم اليومية ؟

٧٢ - وأمام تنوع الاحتياجات والبيانات المتعلقة بخبرات المناطق والبلدان ، ينبغي بادئ ذي بدء معرفة كيف تم تحسين نوعية حياة السكان الذين تكرس لهم الموارد من أجل التنمية . وقالت إن لدينا في هذا الشأن بارامترات تتيح المجال لقياس كيفية الاستجابة لاحتياجات السكان الأساسية وفي أية حدود عززت القدرات الإنتاجية للسكان . ولا ينبغي بتاتا أن يغيب عن أذهاننا هذا الهدف الجوهري للتنمية .

٧٣ - ومن ناحية أخرى ، تُسلّم الفلبين ، بوصفها بلدا مستفيدا ، تسليما كاملا بالمسؤوليات الواقعة عليها . فالحكومة الفلبينية تعلق أهمية كبيرة على مبدأ المسؤولية التعاضدية . وينبغي أن تمكّن طرائق التنفيذ من ممارسة هذه المسؤولية ،

(السيدة كوايو ، الفلبين)

وهي تتناول العناصر التالية : البرمجة أو النهج المشاريعي ، والتمثيل والتنسيق الميدانيين ، واللامركزية ، واتساق الإجراءات وتبسيطها وتدريب منسقين ميدانيين .

٧٤ - وقالت يجب أيضا ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، إقامة آلية ذات أثر ارتجاعي تتيح الفرصة للحكومات المستفيدة للتعبير عن آرائها على امتداد فترة تنفيذ برنامج أو مشروع ما وبيان ما إذا كان البرنامج أو المشروع يستجيبان حقيقة لاحتياجات القطاعات أو الجماعات المستهدفة .

٧٥ - وأعربت ممثلة الفلبين عن أملها أن تأخذ اللجنة في الحسبان ، لدى إعدادها مشروع قرار بشأن هذه المسألة ، كل هذه الجوانب وتضع الإنسان في صميم عملية التنمية .

٧٦ - الآنسة سعد (مصر) : قالت إن النهج الذي تم التوصل إليه يتعلق في نظرها بمفهوم التنمية والتعاون الدولي ذي التأثير على الدور المستقبلي للأمم المتحدة في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . ولهذا يستحسن في هذه المرحلة الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي أرسى قواعد العديد من الجوانب الدولية بما في ذلك التنمية . فديباجة الميثاق ذكرت استخدام المؤسسات الدولية لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها . وهذا هو الهدف الذي كانت شعوب الأمم المتحدة تتطلع إلى بلوغه وهو هدف يندرج في إطار شامل ويستند إلى أسس القانون الدولي . وتنص المادة ٥٥ من الميثاق من جهة أخرى ، في قطاع التعاون الاقتصادي الدولي ، على أن الأمم المتحدة تعمل على تيسير الحلول للمشاكل الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها . وتؤكد هذه الأحكام على أن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة التي ينبغي تقديمها من أجل التنمية منصوص عليه في الميثاق .

٧٧ - وتابعت قائلة بيد أننا نلاحظ ، لسوء الحظ ، ومنذ فترة معينة اتجاها متزايدا يرمي إلى هجر هذا الالتزام . فقد اتُخذت مبادرات شتى ستؤدي في حالة تنفيذها إلى إضعاف الدور الأساسي للأمم المتحدة في قطاع التنمية وتقويض طابعها الحكومي الدولي وأخيرا القضاء حتى على مفهوم المساعدة بذاته . وقالت إن هذه المحاولات تستهدف تعديل دور الأمم المتحدة الهادف إلى إعادة توجيه أنشطتها في قطاع التنمية صوب القطاع الإنساني واستبدال العمليات ذات المدى البعيد بعملية تساير في وظائفها الاحتياجات الفورية . وأضافت قائلة إن مدى نجاح وفاعلية تلك العمليات البعيدة

(الآنسة سعد ، مصر)

المدى تقاس وفقا لمعايير تجارية بحتة وليس طبقا لما تتطلبه المسؤولية الجماعية . وبذلك تفقد الأمم المتحدة دورها الحفاز في ميدان التعاون الدولي .

٧٨ - وتابعت قائلة إن قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) الذي تناول قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ، والمعروف باسم قرار توافق الآراء لعام ١٩٧٠ ، قد تضمن عددا معينا من العناصر الجوهرية التي لا تزال متمشية مع أحداث الساعة الراهنة ، وقد ذُكرت فيه مبادئ الحياد والعالمية وتعددية الأطراف ، والمساعدة المقدمة بشكل منح ، ودور الحكومات المستفيدة - وضع برامج البلدان على أساس خطط وأولويات التنمية الوطنية ، ودور منظومة الأمم المتحدة وأخيرا دور المنسق المقيم الذي يستمد صلاحياته من وجود هيئات مختلفة تتألف منها منظومة الأمم المتحدة وضرورات تنسيق أنشطتها . كما أن ولايته يحددها الاتفاق مع الحكومة المستفيدة في إطار البرنامج القطري .

٧٩ - وتمثل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الإنجاز الأكثر صلاحا والأوفى من الناحية العملية لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية بالنظر لما تقدمه هذه الأنشطة من مزايا بالنسبة للمانحين والمستفيدين في آن واحد .

٨٠ - وأعربت المتحدثة في ختام كلمتها عن أملها الوطيد أن تواصل الأمم المتحدة مساعدتها بطريقة نزيهة للبلدان النامية التي تبذل جهودا يائسة لتحسين مستوى معيشة سكانها .

٨١ - السيد الياشيف (إسرائيل) : قال إن بلده يتطلع إلى استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة جهوده بإشراف القيادة الفعالة لمديره بغية الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا . وأضاف أن موارد البرنامج هي على أي حال غير كافية بتاتا نظرا للاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان ولذا فإن هناك ضرورة لمبادرة الحكومات إلى زيادة مساهماتها .

٨٢ - وقال إن الجهود المتضافرة المبذولة في ميدان التعاون الدولي ترد في إطار مشاكل واسعة متعلقة بالفقر الذي اتسعت رقعته . ولذلك ينبغي أن يحدونا الأمل بأن يولى انتباه متزايد للجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية وخصوصا في سياق سياسات التكيُّف الهيكلي التي من شأنها أيضا أن تنعش النمو الاقتصادي .

(السيد إلياشيف ، إسرائيل)

٨٣ - وفيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الأطراف ، قال ينبغي تعزيز التكامل فيما بين مشاريع المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف . وفضلا عن ذلك ينبغي أن تضع برامج التعاون التقني الثنائي والمتعددة الأطراف في الاعتبار بصورة أكثر إمكانيات الاستفادة من قدرات وخبرات البلدان النامية الأكثر تقدما لصالح بلدان نامية أخرى .

٨٤ - ومن المؤمل أيضا أن يستمر هذا المناخ الصالح للابتكارات والتجارب من أجل تحسين المساعدة التقنية المتعددة الأطراف للبلدان النامية . وإن استعراض المشاريع المتمتعة بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبيِّن المزايا الكثيرة الناجمة عن جهود مبذولة على المستويات الدولية والاقاليمية والإقليمية .

٨٥ - وقال إن عدد المشاريع المتعددة الأطراف في تزايد مما يوفر كثيرا من الفوائد للبلدان النامية . وينبغي بالطبع منح انتباه أكبر لتحديد هذه المشاريع وصياغتها وتنفيذها ، حيث من الممكن أن تكون لهذه المشاريع آثار مضاعفة مما يعزز قدرات البلدان النامية في موضوع الاكتفاء الذاتي . ولا بد أيضا من إيلاء تطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورا أهم في هذه المشاريع والجهود .

٨٦ - وتابع المتحدث قائلا إن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بدور أساسي في ميدان نقل العلم والتقنيات نحو البلدان النامية والتركيز على القطاعات التي من الممكن أن تسهم بصورة مباشرة في عملية التنمية ، ولذا يصبح موضوع الصياغة المفصلة للمشاريع في هذا الميدان مفيدا جدا .

٨٧ - وينبغي بذل جهود خاصة ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع المتصلة بالتنمية وتعميم الإرشاد الزراعي والصناعات الصغيرة ، وتنمية المناطق المجدبة ، والتنمية المجتمعية وموارد المياه والطاقة . وقال إن مثل هذه المشاريع يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في التنمية الدائمة وتكون لها آثار مباشرة على التقدم الاقتصادي للبلدان النامية . وأشار المتحدث ، فضلا عن ذلك ، إلى أهمية تنمية الموارد البشرية . وقال إن إسرائيل من جهتها اعتمدت نهجا لمشاكل التنمية الريفية يستند بصفة أساسية للعامل الإنساني ، معتبرة أن موضوع تنمية الموارد البشرية يشكل شرطا مسبقا للتنمية الزراعية .

٨٨ - وقال إن إسرائيل ، بوصفها بلدا ناميا ، تعلق أهمية كبيرة على التعاون

(السيد إلياشيف ، إسرائيل)

التقني فيما بين البلدان النامية . فالتعاون بين البلدان النامية هو في الواقع أحد الشروط الأساسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا فإن بلده يشترك منذ ما يزيد على ٣٠ عاما في شتى الأنشطة بالتعاون مع بلدان نامية عديدة متقاسما معها خبراته التقنية في إطار مشاريع تشمل على سبيل المثال الاستغلالات الزراعية المتكاملة والطاقة الشمسية وشبكات الري والقضاء على الأمّية والتعاونيات . وقال إن إسرائيل أوفدت الآلاف من الاستشاريين والخبراء الإسرائيليين إلى الخارج للمساهمة في تطوير الزراعة وتعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية وفي ميادين أنشطة أخرى كذلك .

٨٩ - وقال ينبغي أن تستمر المساعدة المتعددة الأطراف في تلقي الدعم الضروري من الحكومات ، ولا سيما من البلدان الصناعية . ويجب أيضا في الوقت ذاته تشجيع البلدان النامية على إعادة تقييم استخداماتها للأموال المتعددة الأطراف بغية زيادة إسهام هذه الأموال في عملية التنمية .

٩٠ - وقال إن الوفد الإسرائيلي يساوره القلق هو أيضا إزاء حالة أقل البلدان نموا ويؤيد التدابير الخاصة المعتمدة لصالحها ، ويؤيد كذلك تنفيذ برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا . وذكر في ختام كلمته أن وفده يعيد تأكيده على أن التعاون بين البلدان ، ومساندة الأغراض الإنمائية والتضامن بين البشر هي عوامل تمكّن من ترجمة أهداف عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع إلى واقع عملي .

٩١ - السيد سمويلسون (السويد) : تحدث باسم بلدان شمال أوروبا مذكّرا أن هذه البلدان تحرص منذ زمن طويل على تعزيز التعاون الدولي ولا سيما عن طريق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

٩٢ - ومضى قائلا إن بلدان شمال أوروبا قدمت أخيرا مقترحات إصلاح مفصلة ترمي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان وزيادة فعاليتها . وهي تعلق أهمية كبيرة على الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمنظومة والمبادئ التوجيهية التي ينبغي ورودها في الاستعراض . وقال إن قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ (د - ٤٤) يسرد عددا معينا من المسائل الهامة جدا في هذا الميدان . وينبغي أن يركز القرار الذي ستصدره الجمعية العامة في الدورة الجارية على مجالات خاصة تتطلب جهدا إضافيا وهي اللامركزية ، والتنسيق ، ودور المنسق المقيم ، والبرمجة ، والاستخدام الأفضل للمزايا المقارنة لمختلف الهيئات ، ومواءمة القواعد والإجراءات والتنفيذ من جانب الحكومات أو كيانات وطنية .

(السيد سمويلسون ، السويد)

٩ - وقال إن نهاية الحرب الباردة تفتح آفاقا جديدة للمجتمع الدولي . بيد أن التهديدات المحدقة ببقاء البشرية لم تستبعد ولا تزال وجوه عدم التوازن العميقة بين الشمال والجنوب قائمة ولم تتغير من حيث الجوهر . ومضى قائلا إن تدهور البيئة ، والضغوط الناجمة عن زيادة السكان والهجرات بسبب الفقر ليست سوى عدد قليل من مشاكل كثر يمكن أن تؤدي إلى اندلاع منازعات جديدة . وهذه المشاكل تعتبر عالمية وينبغي معالجتها في سياق عالمي . وتواجه الأمم المتحدة بحكم هذا الواقع طلبات جديدة وتوقعات أمام هذه التهديدات والأحداث . وإذا كان طلب الاستعانة بخدمات المنظمة يزداد أكثر فأكثر لتسوية المنازعات السياسية ، فإنها أقل فعالية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذا فإن موضوع تعزيز دورها في هذا القطاع يشكل تحديا حقيقيا في التسعينات . وقال إن بلدان شمال أوروبا ، بوصفها من المساهمين الهامين في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ، تساورها مشاغل شديدة في موضوع فعالية هذه الأنشطة وآثارها .

٩ - واستطرد قائلا إن مشروع بلدان شمال أوروبا ، الذي وضع منذ ثلاث سنوات ، يهدف إلى المساهمة في تعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية . وهو ناجم عن الحرص المتعلق بالحفاظ على التضامن الدولي وتسخيره لأغراض التنمية في عالم يزداد ترابطه بصورة متزايدة . وقال إن التقرير الختامي للمشروع ، الذي قدم في أيار/مايو ١٩٩١ ، قد حظي بترحيب مشجع للغاية .

٩ - وأفاد أيضا أن الموارد السنوية لمنظومة الأمم المتحدة تبلغ قرابة خمسة بلايين دولار ، وأن ما يربو على ثلثي هذا المبلغ مخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . بيد أن البُنية الإدارية قد تكاثرت بشكل فوضوي ، لتلبية الاحتياجات الجديدة ، مما يعكس في الواقع مشاكل الماضي وليس الحقائق الراهنة .

٩ - وقال إن الأمم المتحدة تشترك في عدد متزايد من الأنشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والتي أنشئت من أجلها هياكل جديدة . ولكن دور وولاية مختلف الهيئات ، والصناديق والبرامج لم يجر تحديدهما بقدر كاف من الدقة . ولهذا توسعت المتجزئة ، وقد شجعتها في كثير من الأحيان حالة تنوع المساهمات في تمويل أنشطة الأمم المتحدة . وأصبح التنسيق أصعب منه في أي وقت مضى وأن مشكلة الأمم المتحدة الآن هي التصرف بأسلوب متسق وسريع .

(السيد سويلسون ، السويد)

٩٧ - وبسبب يتناول بوجه خاص حالات قصور منظومة الأمم المتحدة ، فإن مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية تضطلع حاليا بدور أكثر أهميةً بكثير في ميدان المعونة التقنية ، نظرا لقناعة العديد من الجهات المانحة بأن مصارف التنمية المتعددة الأطراف تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة في إدارة البرامج والمشاريع وتضع في الاعتبار على نحو أوفى شواغل الأعضاء فيما يتعلق بإدارة البرامج والالتزام بالمساءلة في موضوع الإدارة بصورة خاصة . ومهما كانت الأسباب ، يلاحظ وجود اتجاه واضح إلى وضع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة على الهامش . وفي حالة عدم الاستفادة من الإمكانيات المعروضة في إطار تطور الحالة السياسية الدولية ، فإن هذا الاتجاه سوف يزداد . فلا بد والحالة هذه من إصلاح المنظومة ، وما لم يتم ذلك فإن عدم فاعليتها سيؤدي إلى تقليص مساهمات المانحين ، وسيكون من آثار ذلك تعزيز الطابع الهامشي للأنشطة . ولوضع حد لهذه الحلقة المفرغة والإسهام بصورة فعالة في تنفيذ برامج مساعدة متفق عليها تماما ، ينبغي أن تحصل المنظومة على نتائج أفضل .

٩٨ - وقال إن تحسين نظام الإدارة ووضع قواعد مالية أكثر ملاءمة هما المسألتان الأشد أهمية اللتان يجب استعراضهما في إطار المناقشة المقبلة للمواضيع الفنية المتصلة بإصلاح الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة . كما أن تنسيق برامج التنمية وأنشطة التمويل التابعة للأمم المتحدة ومراقبة الموارد المخصصة لهذا الغرض ليست محددة تحديدا كافيا . فالدول الأعضاء تواجه صعوبات في مراقبة شتى الأنشطة على وجه فعال . وهنا تكمن ضرورة وضع بُنية على مستوى رفيع يمكن في إطارها استعراض مشاكل التنمية بأسلوب متسق . ومن أجل ذلك يقترح مشروع بلدان شمال أوروبا إنشاء مجلس دولي للتنمية ينبغي تحديد طرائق سيره الوظيفي ، ولكن نظرا لأن مثل هذا الكيان لا يجب أن يعقد نظام الإدارة ، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ربما سيكفل هذه المهمة بعد أن تتم إعادة تشكيله .

٩٩ - ولا بد أيضا من تعزيز قيادة الأنشطة التنفيذية للمنظومة وزيادة فعاليتها . فالأجهزة الإدارية القائمة لا تقدم بصفة دائمة الدعم والتوجيه اللازمين على أساس متواصل . وفي هذا السياق ، اقترح في مشروع بلدان شمال أوروبا إنشاء شبكة مكونة من أجهزة إدارية صغيرة الحجم تجتمع دوريا . وينبغي أن يكون تكوين هذه الشبكة مطابقا لمبادئ العالمية .

(السيد سمويلسون ، السويد)

١٠٠ - وقال إن هناك مسألة جوهرية تتمثل في معرفة كيفية تحقيق تطابق التمويل المتعدد الأطراف مع احتياجات البلدان فيما يتعلق بصورة خاصة بتوقع التكاليف ذات الصلة بهذه البلدان وشباتها وتوزيعها العادل . وترى بلدان شمال أوروبا أن النظام الحالي للتبرعات ليس مرضيا . بل يجب اعتماد نهج جديد وتنقيح النظام الحالي للتمويل . وفي هذا الصدد ، يقترح مشروع بلدان شمال أوروبا توسيع نظام تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عن طريق جمع المساهمات المتأتية من ثلاثة مصادر : أنصبة الدول الأعضاء ، والتبرعات المعلنة التي يتم بشأنها تفاوض لتمويل الجزء الأكبر من التكلفة والتحويلات المحتملة للتبرعات الإضافية .

١٠١ - واستطرد قائلا إن الإطار الأكثر ملاءمة لدراسة متعمقة لشتى الإصلاحات التي يجب إدخالها في ميدان الأنشطة التنفيذية هو بلا ريب عقد الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعاد تشكيله والمتفق عليه في تموز/يوليه ١٩٩٣ . وستقدم بلدان شمال أوروبا مشروع مقرر إجرائي لهذا الغرض . وفي نطاق التحضير للاستعراض الغني ، ستطلب بلدان شمال أوروبا إلى الأمين العام وضع تقرير عن شتى المقترحات الإصلاحية المقدمة أخيرا .

١٠٢ - وقال لا يمكن لإعادة تشكيل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة أن تتم إلا طبقا لقاعدة توافق الآراء . وإن بلدان شمال أوروبا ، من جهتها ، ستعمل لهذه الغاية عن طريق المشاورات . والغاية المستهدفة واضحة ! وهي جعل الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة للتطلعات الإنمائية لبلدان الجنوب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥